

## مذكرة توضيحية مقدمة من الموقوفين حسن صالح بن إبراهيم ومروان عثمان بن شيخموس، المتهمين بدعوى أساس /763 / لعام 2003 بتهمة الانتماء إلى جمعيات محظورة.

سيادة القاضي المحترم!

نرفع لسيادتكم إيضاحنا الخطي هذا آمليين أن يؤخذ مضمونه بعين الاعتبار:

إننا ننتمي إلى حزب يكتبي الكردي في سوريا: وهو حزب يعود بجذوره التاريخية إلى أول تنظيم سياسي كردي في سوريا منذ عام 1957، حيث إن أحزاب الحركة الوطنية الكردية تمارس منذ بضعة عقود نشاطها الديمقراطي السلمي، مثل سائر الأحزاب الوطنية السورية الأخرى، وإن الأصح هو جواز العمل السياسي كحق أساسي من حقوق المواطنين وكأمر واقع في البلاد، سواء قبل استقلال سوريا أو بعده. وحيث إنه لا يوجد حتى الآن قانون للأحزاب في سوريا، وبالتالي فإن جميع الأحزاب الوطنية، بما فيها الكردية وحتى حزب البعث العربي الاشتراكي وبقيّة أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، تمارس نشاطها بشكل اعتيادي، دون أن تحصل على ترخيص قانوني، بسبب غياب قانون الأحزاب من جهة وغياب الجهة المخولة بالترخيص من جهة ثانية، ومن الإنصاف أن تتساوى هذه الأحزاب في طريقة التعامل معها، وإن عمل حزبنا وبقيّة الأحزاب الوطنية، يعتبر مشروعاً لكون النشاط الممارس منسجم مع دستور البلاد الذي يقر بحق المواطنين بالتعبير عن آرائهم على اعتبار أن هذا التعبير يمارس بشكل سلمي وديمقراطي، وكذلك بحقهم في تكوين الجمعيات والأحزاب الناطقة باسمهم، والمعبرة عن آرائهم ومطالبهم، لذا نرى بأن حزبنا وبقيّة الأحزاب السياسية العاملة في البلاد ليست بأحزاب محظورة.

لقد قمنا – نحن الاثنيين- بقيادة مجموعة من المواطنين الأكراد بالتجمع والتظاهر سلمياً أمام مجلس الشعب في يوم 2002/12/10، وكانت غايتنا إيصال صوتنا ومطالب شعبنا الكردي في البلاد إلى أعلى سلطة في سوريا، ألا وهي السلطة التشريعية، لعلها تقوم بدراسة هذه المطالب وإيجاد الحلول الصائبة لها لتعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق المساواة بين المواطنين على اختلاف أجناسهم وأعراقهم وانتماءاتهم، وتركزت مطالبنا، التي سلمنا نسخة منها للسيد عبد القادر قدورة

رئيس مجلس الشعب، على معاناة شعبنا الكردي وحرمانه من كافة حقوقه المدنية والقومية، وشملت بعض مظاهر التمييز المطبقة على شعبنا الكردي في سوريا؛ فمذ أكثر من أربعة عقود تم تجريد ما يقارب ربع مليون مواطن كردي من جنسيتهم السورية، وترتب على ذلك حرمانهم من كافة حقوقهم الطبيعية في وطنهم، علماً بأنهم سكان أصلاء أباً عن جد في الوطن، وحتى الولادات الجديدة في محافظة الحسكة لا تسجل إلا بصعوبة لكونها تعرض على الجهات الأمنية حصاراً في هذه المحافظة، وهناك مشروع توطين عدد كبير من المواطنين العرب من محافظتي الرقة وحلب منذ بداية السبعينات من القرن الماضي، في الشريط الشمالي لمحافظة الحسكة على طول الحدود مع تركيا، على حساب حرمان المواطنين الأكراد من أراضي قراهم التاريخية، كذلك جرى تعريب أسماء مئات القرى والبلدات الكردية في محافظة الحسكة ومنطقة عفرين، رغم أن أسماءها تاريخية وموغلة في القدم، وهناك تمييز واضح أثناء طلب المواطنين الأكراد للتوظيف؛ فالأغلبية ترفض طلباتهم بسبب عدم موافقة أجهزة الأمن بحجة باطلتها مفادها أنهم خطرون على أمن الدولة. وحتى الآن تحظر الدولة رسمياً ممارسة الكرد حقوقهم اللغوية والثقافية ناهيك عن حقوقهم القومية.

ولقد ناقش السيد رئيس مجلس الشعب معنا مضمون المطالب المدونة في بيان باسم حزبنا يكتبي، وتعاطف مع مطلب إعادة الجنسية للكرد المجردين منها، ووعده بنقل المطالب والبيان إلى القيادة السياسية في البلاد التي هو عضو فيها. وقد حصل التجمع السلمي أمام مجلس الشعب بشكل حضاري ودون أي فوضى، وانصرف المتجمعون بكل هدوء. بعد أن عدنا من مقابلتنا للسيد رئيس مجلس الشعب وتفاعلاً خيراً، طلبنا بعد يومين من قبل وزارة الداخلية لمقابلة السيد وزير الداخلية، فإزداد تفاؤلاً بأن الحكومة مهتمة بدراسة معاناة المواطنين الكرد وإنصافهم، لكن من المؤسف أننا نقلنا من قبل شرطة موقع دمشق إلى شعبة الأمن السياسي بدمشق بتاريخ 2002/12/15 التي بدورها قدمت بتاريخ 21/12/2002 إلى النيابة العسكرية، حيث حققت معنا، ثم سلمتنا إلى سجن دمشق المركزي. إننا نعتقد بأننا لم نقوم بأي عمل مخل بأمن البلاد، أو منافع لحقوقنا الدستورية، وتجمعنا أمام مجلس الشعب حق طبيعي منبثق من الدستور السوري، وبالتالي لأنرى ما يستوجب اعتقالنا طالما أننا نطالب بإنصاف المواطنين الكرد في البلاد، فشعبنا الكردي شعب أصيل في الوطن، وشارك الشعب العربي جنباً إلى جنب وبفعالية في معارك الحرية والاستقلال، وإن معالجة تلبية مطالبه وقضاياه ورفع المظالم عن كاهله وتحقيق المساواة التامة بين المواطنين على اختلاف أجناسهم، إنما يصب في

مصالحة الوطن، ويعمق الوحدة الوطنية، ويخلق عوامل الاستقرار والازدهار، ويقطع الطريق على كل القوى المتربصة بالوطن. ونرى أن من حقنا أن نتساءل: ما الضرر من إعادة الجنسية للكردي المجردين منها، وإطلاق طاقاتهم المصادرة من أجل بناء الوطن وخدمته؟ وهل هناك ضرر من أن يتكلم الكردي بلغتهم ويكتبوا بها؟! ألا يصب ذلك في إغناء الثقافة والقيم في البلاد؟ ثم ما الضرر من جعل فرص العمل والتوظيف متساوية بين جميع المواطنين دون تمييز، ومنح جميع الفلاحين الكردي حقوقهم في الأراضي الزراعية التي انتزعت منهم بعد تنفيذ مشروع الحزام العربي في شمال محافظة الحسكة؟ وأخيراً نقول إنه ينبغي إعادة النظر في مشاريع التغيير الديموغرافي والسياسات القائمة على تعريب أسماء القرى والبلدات الكردية ليشعر الكردي بالمساواة التامة مع غيرهم من المواطنين.

إن حزبنا وبقية الأحزاب الوطنية الكردية تتناضل بشكل ديمقراطي سلمي من أجل رفع مظاهر التمييز والظلم عن شعبنا الكردي والاعتراف بوجوده كحقيقة واقعية وتاريخية، وبحقوقه ليأخذ موقعه الطبيعي ضمن الوطن المشترك، بالإضافة إلى مهامه النضالية الوطنية العامة كحزب أصيل في الحياة السياسية السورية، التي يجب أن تؤسس على قاعدة استيعاب كل السوريين على اختلاف آرائهم ومعتقداتهم وخلفياتهم القومية أو الاثنية أو الدينية، وبذلك يصبح وطننا أكثر حصانة ومتانة، ويصعب على أي معتد النيل منه.

14/1/2003

الموقوف

حسن صالح بن إبراهيم

توقيع

الموقوف

مروان عثمان بن شيخموس

توقيع